E

الأمـــم المتحـــدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2002/WG.2/8
23 August 2002
ORIGINAL: ARABIC

المجـــلس
الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

اللجنـــة الاقتصـــاديـــة والاجتمـــاعيـــة لـــغربي آســـيا

اجتماع فريق خبراء حول إحصاءات الفقر
بيروت، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

الفقر المادي والهشاشة الاقتصادية: "المقاربة المعتمدة من طرف مديرية الإحصاء والمؤشرات المرتبطة بها"

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
10 SEP 2002
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع خبراء حول إحصاءات الفقر
بيروت ١٠-١٢ سبتمبر ٢٠٠٢

الفقر المادي والهشاشة الاقتصادية: "المقاربة المعتمدة من طرف مديرية الإحصاء والمؤشرات المرتبطة بها"

خليد السودي: رئيس مصلحة الدراسات والتحاليل
حول الفئات الهشة -مديرية الإحصاء - المغرب

تقديـــــم:

١. مؤشرات قياس مستوى المعيشة: المفاهيم والتعاريف

١,١. النفقات الإجمالية للأسرة

٢,١. النفقات الإجمالية حسب الفرد

٣,١. النفقات الغذائية

٤,١. مفهوم الفقر: المقاربات المعتمدة

٢. مقاربة الفقر المادي والمؤشرات المرتبطة بها

١,٢. الأسس المنهجية لمقاربة الفقر المادي

٢,٢. تقدير مستويات عتبة الفقر لسنة ١٩٩٨/٩٩

٣,٢. مؤشرات الفقر المادي

٤,٢. سلم معادلة البالغين : وسيلة لتدقيق منهجية الفقر

٣. الهشاشة الاقتصادية: المقاربة البديلة لتدليل نواقص مقاربة الفقر المادي:

١,٣. الأسس المنهجية لاختيار عتبة الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقر المادي

٢,٣. تحديد عتبة الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقر.

تقديـــــم:

تهــدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى توفير التنمية والرفاه الاجتماعي للإنسان، وذلــك بتلبــية حاجياته الأساسية وجعله عنصرا فعالا ومساهما في كل العمليات التنموية. ولتقييم هذه التنمية، يعتمد المختصون على بعض المؤشرات الماكرو اقتصادية كوثيرة نمو الــناتج الداخلي الخام أو الدخل الوطني الفردي. إلا أن هذه المؤشرات تبقى جد محدودة[1] لدراسة تأثير التنمية الاقتصادية على الرفاه الاجتماعي، و مدى استفادة السكان منها. حيث أصبح من الضروري الاعتماد على منهجية الرصد المباشر لظروف معيشة السكان. وفي هــذا الإطــار، تندرج البحوث الميدانية حول الاستهلاك والنفقات ومستوى المعيشة التي تمكــن مــن قــياس ظروف المعيشة اعتمادا على مؤشرات دقيقة وموضوعية. وفي هذا الصــدد يطــرح سؤال حول كيفية قياس مستوى المعيشة بناء على نفقات الأسر والأثمنة مقارنــة بالتركيــبة الديمغرافية لهذه الأسر. يرتكز اختيار النفقات الإجمالية لقياس الرفاه الاقتصــادي والاجتماعــي على دقة المعطيات المتعلقة بالإنفاق وعلى استقرارها مقارنة بالدخل. وبغية الوصول إلى هذا الهدف عمل المغرب على تتبع ورصد وتشخيص ظروف المعيشــية للسكان، وتأهيل المنتوج الإحصائي في المجال السوسيو-اقتصادي والديمغرافي وذلــك من خلال إنجاز مجموعة من البحوث. كما تم إنشاء مرصد ظروف معيشة السكان مــن أجــل تطوير البحث وقياس وتتبع مؤشرات الأبعاد الاجتماعية للتنمية، وتقييم نتائج البرامج التنموية من حيث تقليص الفقر المادي والبشري والفوارق الاجتماعية.

١. مؤشرات قياس مستوى المعيشة: المفاهيم والتعاريف:

[1] وذلك لصعوبة قياس الدخل الوطني الفردي حسب الجهات والفئات الاجتماعية.

يتطلب قياس مستوى المعيشة على أساس النفقات معرفة ثلاث عناصر: الإنفاق العام، مؤشر الأسعار ومؤشر البنية الديمغرافية أو سلم المعادلة. وذلك بوضع مؤشر النفقات العامة مصحح بمؤشرات الأسعار وبنية الأسرة.

١,١. النفقات الإجمالية للأسرة: حسب المحاسبة الوطنية، يتمثل استهلاك الأسر في قيمة المواد والخدمات المستعملة لتلبية حاجيات أفراد الأسرة. ويشمل قيمة المشتريات من المواد والخدمات، الاستهلاك الذاتي والتموين الذاتي. أماالبحوث حول الاستهلاك ونفقات الأسر أو حول مستوى المعيشة، فهي تستند إلى مصطلح للاستهلاك يقترب من مصطلح المحاسبة الوطنية. ولقياس النفقات الإجمالية اعتمادا على معطيات البحوث حول الاستهلاك ونفقات الأسر يتم اللجوء إلى رصد قيمة جميع المواد والخدمات المقتنية والاستهلاك الذاتي كالقيمة الكرائية للمساكن المستغلة من طرف مالكيها، التحويلات، الضرائب المؤداة خارج الأنشطة المهنية، ..... وتتكون النفقات الإجمالية من مجموعات للمواد والخدمات يمكن تقسيمها إلى نفقات الاستهلاك ونفقات غير مخصصة للاستهلاك.

I- نفقات الاستهلاك:

نعني بنفقات الاستهلاك النفقات المنجزة من طرف الأسر لتلبية حاجياتها الأساسية للعيش. ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبرى في تحديد مستوى المعيشة وهو يضم من مدونة الخدمات والسلع المجموعات التالية:

- التغذية، المشروبات والتبغ: النفقات التي تهم الحبوب والمواد المستخلصة من الحبوب، الحليب والمنتوجات الحليبية والبيض، الدهنيات، اللحوم، السمك، الخضر والفواكه، السكر، المواد السكرية، الشاي ونباتات أخرى عطرية، مشروبات غير كحولية وكحولية، التبغ والسجائر، مأكولات ومشروبات متناولة خارج المنزل؛

- اللباس: النفقات المتعلق بالثياب والأحذية بما في ذلك أجر الإصلاح والخياطة. ويجب التمييز بين أنواع الشراء: للرجال، النساء، الأولاد (٢ إلى ١٤ سنة) و الأطفال (أقل من سنتين)؛
- التجهـــيزات المنزلية: أثاث وأفرشة المنزل، الأواني وغيرها من معدات الطبخ، آلات منزلية، السلع والخدمات لصيانة التجهيزات المنزلية؛
- الوقاية: نفقات خاصة بمواد وخدمات النظافة والوقاية؛
- النقل والمواصلات: نفقات شراء واشتغال وإصلاح وسائل النقل الخاصة، أثمنة التذاكر وتكاليف ملحقة تتعلق بالنقل الجماعي، تخليص على خدمات المواصلات (بريد، هاتف...)؛
- الترفـــيه والـــثقافة: الســـلع المستديمة للترفيه والتسلية، أدوات للترفيه، نفقات التسلية، الثقافة والتعليم؛
- السلع والخدمات الأخرى: شراء الجواهر والساعات، أدوات شخصية، تكاليف التأمين والمساهمات ونفقات أخرى مختلفة.

ويلاحـــظ أن بعض المواد التي تستهلكها الأسر تصدر من إنتاجها (الاستهلاك الذاتي) أو من تجارتها (التموين الذاتي) أو الهبات المتوصل بها أو الأجور العينية فهي لا تكون محل أي أداء. وفـــي هـــذه الحالة نعتبر كأن أداء هذه المواد وقع أثناء استهلاكها، وتقدر قيمتها بثمن السوق.

II- النفقات غير الموجهة للاستهلاك:

يشمل هذا الجزء كل النفقات التي تؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة بدون أن تستفيد الأسرة مباشرة من هذه النفقات وتصنف في هذه المجموعة العناصر الآتية:

- الضرائب الغير متعلقة بممارسة نشاط مهني؛
- التحويلات النقدية التي ليست على شكل تحويل رأس مال.

٢,١. النفقات الإجمالية حسب الفرد:

تعتبر النفقات الإجمالية حسب الفرد في الظروف الحالية المؤشر القادر على مقاربة متوسط مستوى معيشة السكان. ويمكن الحصول على هذا المؤشر عن طريق رصد نفقات الاستهلاك وتصحيحها بعدد أفراد الأسرة (التركيبة الديمغرافية). إن اللجوء إلى النفقات حسب الفرد كمؤشر لقياس مستوى المعيشة وليس إلى النفقات الإجمالية، يجد برهانه في كون الأسر المتعددة الأفراد يتميزون بنفقات مهمة دون أن يتمتع أفرادها بمستوى معيشي أعلى. ونظرا للتغيرات الكبيرة التي يعرفها حجم الأسر حسب الفئات الاجتماعية، فإن التركيبة الديمغرافية للأسر تبقى العامل الأساسي لشرح التباين الحاصل في مستويات المعيشة بالمغرب.

٣,١. النفقات الغذائية:

تنخفض نسبة النفقات المخصصة للمواد الغذائية في النفقات العامة كلما ارتفع مستوى الدخل (دالة إنجل) وتعتبر هذه الملاحظة أساسا لمفهوم معامل مرونة الاستهلاك الغذائي ارتباطا بالنفقات العامة الذي يقل عن الواحد (المواد الأساسية). وبالتالي فإن النفقات الإجمالية يجب أن تكون مرتبطة بمستوى المعيشة وأن النفقات الموجهة للاستهلاك الغذائي يجب أن تنخفض كلما ارتفع مستوى المعيشة.

٤,١. مفهوم الفقر: المقاربات المعتمدة

يشكل الفقر ظاهرة معقدة سواء من حيث بواعثها وقياسها، أو من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعـــية والثقافـــية وغـــيرها. ويمثل هذا التعقيد جوهر الصعوبات التي تحول دون قياس موحد لهذه الظاهرة. وتبعا لذلك نجد أربعة تعاريف للظاهرة:

- التعريف الأول يرجح البعد الاجتماعي للفقر: حيث يصفه كظاهرة اجتماعية تصيب الســـكان غـــير المحظوظيـــن، وتعزى للتفاوتات الاجتماعية الناتجة عن التوزيع غير العادل للدخل؛
- الـــتعريف الاقتصادي: ويرجح مسؤولية تفسخ النظام الاقتصادي والبطالة في إنتاج ظاهرة الفقر؛
- الـــتعريف المجالي: ويجعل من الفقر نتاجا للتفاوت الجهوي من منظور الإمكانيات الاقتصادية والبنيات التحتية الاجتماعية؛
- التعريف المتعدد العوامل: وهو مقاربة تركيبية، تعتبر الفقر نتيجة لتصادف العوامل الثلاثة المذكورة، أي العامل الاجتماعي والاقتصادي والمجالي،

لقـــد تطـــور مفهوم الفقر عبر مرحلتين أساسيتين حيث هم في المرحلة الأولى ما اصطلح على تسميته ب "الفقر المالي أو المادي" الذي يعكس انعدام أو عدم كفاية الموارد المالية أو وسائل الاستهلاك، واتسع بعد ذلك مضمونه من خلال اعتماد مصطلح الفقر البشري.

وبصـــفة عامـــة، يعني الفقر البشري حرمان الإنسان من الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لـــتطوير وصـــقل طاقاته ومواهبه، مما يحد من قدرته على الاختيار والتصرف. وهذا ما يجعل الفقر البشري يطرح قضايا ذات طابع أخلاقي، كالعدالة الاجتماعية وكرامة الإنسان والحق في العيش الكريم.

ويتجسد الفقر على المستوى الاقتصادي المحض، في ضعف المستوى الفردي والجماعي للرأسمال البشري، وفي إقصاء شريحة مهمة من القوى العاملة بالبلاد، وفي ضعف الإنتاجية، وهدر طاقات الإنتاج.

وعلى الصعيد العملي، يكمن جوهر الإشكالية في ضرورة تصور وتنفيذ سياسات اقتصادية ناجعة، كفيلة بمحاربة الفقر في مختلف مظاهره، وهي ضعف الدخل، وسوء التغذية، والحرمان من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والسكن اللائق.

وعلى أساس التعريف الذي يهم الجانب المالي أو المادي لظاهرة الفقر، وهي المقاربة المعتمدة من طرف مديرية الإحصاء لدراسة وتحليل الفقر، فإنه يتطلب اختيار معيار موضوعي للرفاه الاقتصادي الذي يمكن من تقسيم الساكنة إلى مجموعتين: الفقراء وغير الفقراء. والسؤال المطروح هو كيفية تحديد الساكنة الفقيرة وتتبع تطورها في الزمان والمكان. للجواب على هذا السؤال، يستوجب اعتماد مقاربة تمكن من وضع عتبة حيث أن كل فرد يعيش من دخل سنوي يقل عن هذه العتبة يصنف في وضعية الفقر. وقد تم وضع تصور لهذه العتبة بتحديد دخل أدنى لشريحة اجتماعية يمكنها من تلبية حاجياتها. وتعتبر البحوث حول الاستهلاك ونفقات الأسر ضرورية لإنجاز هذا العمل حيث توفر الاستهلاك الغذائي والنفقات التي تساعد على تطبيق المنهجية المتعلقة بهذه المقاربة.

٢. مقاربة الفقر المادي والمؤشرات المرتبطة بها:

١,٢. الأسس المنهجية لمقاربة الفقر المادي:

باعتبار المعطيات المتوفرة والتي تخص الاستهلاك والنفقات ومؤشرات الأسعار فإن الأسس المنهجية لمقاربة الفقر المالي أو المادي تعتمد على:

- وضع تصور لحساب عتبة الفقر الغذائي، أي مستوى النفقات الذي يضمن اقتناء المواد والخدمات الغذائية التي تلبي الحد الأدنى لحاجياتنا من البروتينات والسعر الحرارية؛
- تقدير الجزء غير الغذائي لعتبة الفقر والذي يتمثل في مستوى النفقات غير الغذائية المشبه لمثيله المنجز من طرف الساكنة التي تقارب نفقاتها عتبة الفقر الغذائي.

ويعود تطبيق الأسس المنهجية لهذه المقاربة إلى التجربة التي باشرتها مديرية الإحصاء مع البنك الدولي في هذا الميدان. ويتجلى هذا في تقدير عتبة الفقر عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير خط الفقر الغذائي: تم بناء هذا الاختيار على أساس الوجبة اليومية الموصى بها من طرف منظمة التغذية والزراعة (FAO) والمنظمة العالمية للصحة (OMS) . ويرتكز هذا الاختيار على مفهوم متوسط لشخص المرجع من ناحية الوزن والقامة وممارسته بانتظام لنشاط. في هذا الإطار فإن المعطيات المتوفرة حول استهلاك وتغذية السكان التي ترجع إلى سنة ١٩٨٤-٨٥ تشير إلى أن مستوى الحاجيات الموصى بها يقدر ب 2000 وحدة حرارية في اليوم للفرد أي ما يقرب من ٢٤٠٠ وحدة حرارية حسب سلم معادلة البالغين. بعد ما تم التعرف على مستوى الحاجيات الموصى بها، يستوجب حصر طبيعة وتكلفة سلة المواد والخدمات الغذائية التي تمكن من تلبية هذه الحاجيات. وتوضح آخر المعطيات المتوفرة في هذا الميدان أن السلة الأقل تكلفة التي تلبي الوجبة اليومية الموصى بها هي سلة الأسر المنتمية إلى ٢٠% الثانية للنفقات الإجمالية حسب الفرد.

وتعتـــبر هـــذه السلة أنها متناسقة مع عادات الاستهلاك بالنسبة للشرائح المعوزة والفقيرة وقاعدة لتقدير وحساب عتبة الفقر الغذائي لسنة 1985 و ١٩٩١ و١٩٩٨.

المـــرحلة الثانية: تقدير الجزء غير الغذائي لخط الفقر: يتم اعتماد طريقتين لتحديد النفقات غير الغذائية لمستوى الفقر:

- تقديـــر الـــنفقات غير الغذائية بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون تلبية حاجياتهم الغذائية إلا بعد تخصيص جل مواردهم للنفقات الغذائية: الأكثر فقرا.
- إن مســـتوى الـــنفقات غـــير الغذائية الذي يمكن أن ينجزه فرد غير فقير، هو مستوى نفقـــات الأفـــراد الذين يصلون إلى عتبة الفقر الغذائي دون الاستغناء عن أي نفقات غير غذائية: الفقراء.

المنهاج ١:

الأسر ذات النفقات الإجمالية المتساوية مع مستوى عتبة الفقر الغذائي (Z) لكن يخصصون نفقـــات تقـــدر ب NF للمـــواد والخدمـــات غير الغذائية، حيث يجب رفع نفقاتهم بالمبلغ المخصـــص للمواد والخدمات الغير غذائية. وبالتالي فإن عتبة الفقر بالنسبة لهذه الشريعة التي لم تتمكن من تلبية حاجياتها الغذائية بطريقة أصح إلا بعد الاستغناء عن شراء بعض المواد غير الغذائية NF + Z = ZL و يسمى هذا الخط بعتبة الفقر المطلق.

المنهاج ٢ المعتمد من طرف مديرية الإحصاء:

يعـــتمد تحديـــد الجزء المتعلق بالنفقات غير الغذائية على تقدير هذه النفقات بجانب الأسر التـــي تتمكـــن فعـــلا من إنفاق يعادل عتبة الفقر الغذائي بدون الاستغناء عن النفقات غير

الغذائـــية. وفي هذا السياق يمكن اعتبار خط الفقر $Z_u = Z + N^*F^*$ بالخط العالي للفقر أو ما اصطلح عليه بالفقر النسبي.

Construction des seuils de pauvreté

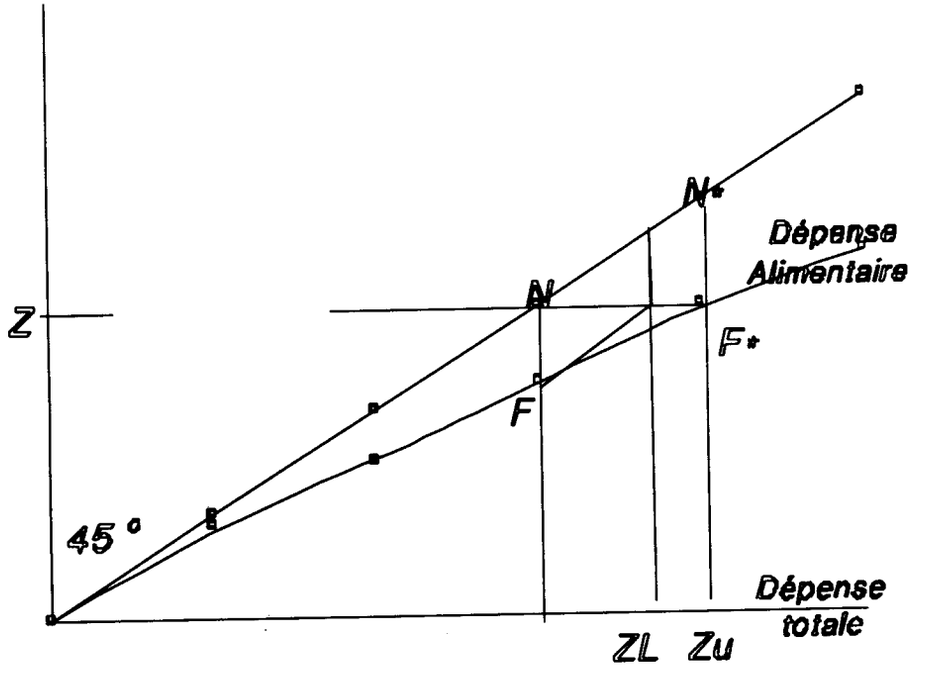

٢,٢. تقدير مستويات خط الفقر لسنة ١٩٩٨/٩٩:

إن أهـــم المـــراحل للإنجـــاز التطبيقي لقياس الفقر في سنة ١٩٩٨/٩٩ يستند إلى الأسس المنهجـــية المقدمـــة سابقا والتي يمكن تلخيصها في المرحلتين التاليتين اعتبارا للمتساوية التالية:

خط الفقر = خط الفقر الغذائي + خط الفقر الغير غذائي

المرحلة الأولى: تحيين عتبة الفقر الغذائي المقدر لسنة ١٩٩١ بدرهم سنة ٩٩-١٩٩٨ :

نظرا لخصوصيات البحث الوطني حول مستوى المعيشة لسنة ٩٩-١٩٩٨ والذي لم يمكن من جمع معطيات تخص الجانب الغذائي للسكان، تم اعتماد عتبة الفقر الغذائي لسنة ٩١-

١٩٩٠ بعـــد تحيينها. ويستند هذا التحيين على مؤشر منبثق من الأرقام الاستدلالية لتكلفة المعيشـــة (ICV) المـــتطابقة مع مرحلتي إنجاز البحثين حول مستوى المعيشة لسنة ٩١-١٩٩٠ و٩٩-١٩٩٨ حســـب وســـطي الإقامة الحضري والقروي. وعليه فإن عتبة الفقر الغذائي بعد عملية التحيين تقدر ب ١٩٦٢ درهم حسب الفرد في السنة بالوسط الحضري و١٨٧٨ درهم حسب الفرد في السنة بالوسط القروي.

إعداد خط الفقر الغذائي بدرهم سنة ٩٨-١٩٩٩

المؤشر	وسط الإقامة	
	حضري	قروي
الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة بالنسبة للمواد الغذائية لسنة٩١-١٩٩٠	116,3	115,1
الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة بالنسبة للمواد الغذائية لسنة٩٩-١٩٩٨	158,2	149,9
مؤشر التحيين	1,360	1,302
عتبة الفقر الغذائي لسنة٩١-١٩٩٠	1442	1442
تقدير عتبة الفقر الغذائي لسنة٩٨-١٩٩٩	1962	1878

<u>المـــرحلة الثانية:</u> قياس خط الفقر المتعلق بالنفقات غير الغذائية: يتم قياس خط الفقر غير الغذائـــي بتطبـــيق مقاربتين تؤدي الأولى إلى تحديد العتبة الدنيا للفقر والثانية للعتبة العليا للفقر.

> **تقدير العتبة الدنيا للفقر (الفقر المطلق) لسنة ٩٩-١٩٩٨:**

يـــتكون الحد الأدنى للفقر من خط الفقر الغذائي بالإضافة إلى مبلغ النفقات غير الغذائية بالنســـبة للأسر التي لم تتمكن من تلبية حاجياتها من الاستهلاك الغذائي إلا بعد تخصيص جـــل مواردهـــا للغـــذاء. لهذا، فإنه تم احتساب نسبة مصاريف المواد الغذائية في النفقات العامة حين معادلة عتبة الفقر الغذائي النفقات الإجمالية التي أنجزتها الأسرة واستنتاج مبلغ

الـــنفقات المخصصـــة للمواد غير الغذائية. وتم إنجاز هذه الحسابات عن طريق النموذج المنبـــثق من النمدجة الشبه مثالية للطلب "Almost ideal demande system" المطبق على معطيات عينة بحث سنة ٩٩-١٩٩٨.

$$w = \alpha + \beta \text{ Log } (x/z) + \mu \qquad (1)$$

W: نسبة نفقات المواد الغذائية في المصاريف العامة

X: النفقات الإجمالية السنوية حسب الفرد

Z: عتبة الفقر الغذائي

μ: العنصر العشوائي في النموذج

β و α ثوابت النموذج

ونظـــرا أن α تعتـــبر نسبة نفقات المواد الغذائية في النفقات العامة حينما يعادل مستوى عتـــبة الفقـــر الغذائي (z) النفقات العامة (X): $Z = X$ ، فإن الحد الأدنى لعتبة الفقر Z_m يصبح كالتالي:

$$Z_m = Z + (1\ \alpha)Z$$
$$= Z + Z - \alpha Z$$
$$= Z(2 - \alpha)$$

نتائج النمذجة:

وسط الإقامة	ثوابت النموذج				نسبة النفقات الغذائية عندما X = Z
	W	α	B	F	
حضري	0,4432 (0,1162)	0,532	-0,0624 (0,0031)	410,8	53,2%
قروي	0,5922 (0,123336)	0,641	-0,0579 (0,0046)	162,50	64,1%

الحد الأدنى للفقر لسنة ٩٩-١٩٩٨ حسب النمدجة:

وسط الإقامة	الحد الأدنى للفقر لسنة ٩٩-١٩٩٨			الحد الأدنى للفقر لسنة ٩١-١٩٩٠ بعد تحيينه باستعمال الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (ICV)
	Z عتبة الفقر الغذائي	$2-\alpha$	الخط الأدنى للفقر (Z_m) المقدر حسب النموذج	
حضري	1962	1,4683	2881 DH	2727 DH
قروي	١٨٧٨	1,3591	2553 DH	2532 DH

> **تقدير العتبة العليا للفقر لسنة ٩٩-١٩٩٨:**

تعتـــبر منهجية العتبة العليا للفقر الأشخاص الذين تعادل نفقاتهم الغذائية عتبة الفقر الغذائي دون الاســـتغناء عـــن النفقات غير الغذائية بأنهم غير فقراء. ولتحديد العتبة بعد أن أمكن التعرف على عتبة الفقر الغذائي، فإنه تم احتساب النفقات غير الغذائية عن طريق النمدجة التالية:

$$w = \alpha + \beta \, Log\,(x/z) + \mu \qquad (2)$$

$$X = Z + (1 - w)\,Z$$

$$W/Z = 2 - W$$

$$w = \alpha + \beta \, Log\,(2-w) + \mu$$

و بعد تطوير النشر المحدود من الدرجة الأولى ل: $\log (2-w)$

$$w = \alpha + \beta\,(1- w)$$

$$= \alpha + \beta - \beta\, w$$

$$= (\alpha +\beta) / (1+\beta)$$

مادامـــت الـــنفقات الغذائـــية تعادل عتبة الفقر الغذائي ونسبة الإنفاق في المواد الغذائية تم الحصول عليها عن طريق النمذجة (W) فإن الخط الأعلى للفقر:

$$Z_h = Z_0 + N^*F^*$$

وبما أن:

$$(1-w) = N^*F^*/(Z_0 + N^*F^*)$$

فإن

$$N^*F^* = Z_0 (1 - w)/w$$

$$Z_h = Z_0 + Z_0 (1 - w)/w$$

$$Z_h = Z_0 /w$$

$$Z_h = Z_0 /[(\alpha. + \beta)/(1 + \beta)]$$

العتبة العليا للفقر لسنة ٩٩-١٩٩٨:

وسط الإقامة	إعادة تقدير الطلب الغذائي بواسطة النمذجة		
	$[(\alpha + \beta)/(1 + \beta)]$	عتبة الفقر الغذائي: Z_0	العتبة العليا للفقر: Z_0 /$[(\alpha + \beta)/(1 + \beta)]$
حضري	0,5004	1962	3922 DH
قروي	0,6187	1878	3037 DH

وانطلاقا من هذه المقاربة ومن معطيات البحث الوطني الأخير حول مستوى معيشة الأسر، فإن عتبة الفقر حسب الفرد والسنة بلغت سنة ١٩٩٨/٩٩ ما قيمته ٣٩٢١ درهما بالوسط الحضري و٣٠٣٧ درهما بالوسط القروي. ويعزى هذا الفرق في عتبة الفقر بين الوسطين لكلفة الحياة المرتفعة نسبيا بالمدن. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد العنصر الغذائي لعتبة الفقر، ارتكز على سلة المواد الغذائية المستخلصة من البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة ١٩٩٤/٨٥، وستمكن معطيات البحث الجديد حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة ٢٠٠٠-٢٠٠١ من تفادي هذا التقادم لسلة المواد الغذائية ومن إدماج التركيبة الديمغرافية للأسر في حساب عتبة الفقر، ومن تحيين المؤشرات المتعلقة بظروف العيش والفقر.

٣,٢. مؤشرات الفقر المادي:

بعـــد ما تم التعرف على عتبة الفقر، فإنه من المهم التعريف بالمؤشرات الممكن اعتمادها لقياس الفقر المادي والتي يتم استنتاجها من المرمزة التالية حيث أن:

$$P_\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{i=k}\left(\frac{Z - y_i}{Z}\right)^\alpha$$

n : العدد الإجمالي للسكان

κ : عدد السكان المصنفين تحت عتبة الفقر

Z : عتبة الفقر (خط الفقر)

y_i : نفقات الأفراد المصنفين في وضعية الفقر (مع $Z > y_i$)

يحســـب مؤشر الفقر P_α بإسناد قيمة مختلفة للمعامل α ($\alpha > 0$)، فكلما ارتفعت قيمة α أعطى المؤشر P_α أهمية أكبر للفئة أكثر فقرا بين الساكنة الفقيرة.

- $\alpha=0$ ، P_0 : المؤشر الرقمي الذي يمثل نسبة الساكنة الفقيرة في مجموع السكان.
- $\alpha= 1$ ، P_1 : مؤشر يمكن من حساب عمق الفقر أو بصيغة أخرى العجز الإجمالي لمداخيل الفقراء مقارنة بعتبة الفقر. ويساهم هذا المؤشر في قياس الموارد المالية التي يستوجب تحويلها للفقراء لسد عجز دخلهم بالمقارنة مع عتبة الفقر.
- $\alpha = 2$، P_2: مؤشـــر حجمـــي للفقر يمكن من قياس حدته حيث يعطي أهمية ووزن كبيرين للساكنة الأكثر فقرا في قياس الفقر.

٤,٢. سلم معادلة البالغين : وسيلة لتدقيق منهجية الفقر

يعـــتمد قـــياس ظاهـــرة الفقر على معطيات البحوث الوطنية لدى الأسر، حيث تمكن من مقارنـــة مدا خيل أو نفقات الأسر فيما بينها. لكن هذه الأسر لا تختلف فقط من حيث المد خـــول أو الاستهلاك، ولكن أيضا من حيث عدد وعمر وجنس أفرادها. وعليه فإن اعتماد مؤشر عام يخص الأسرة لمقارنة مستوى المعيشة قد يؤدي إلى نتائج تشوبها أخطاء. كما أن دراســـة الفقـــر تعتمد كأساس مقارنة مستوى معيشة الأفراد، أي الذين يكونون الأسرة كـــيفما كانـــت أعمارهم وجنسهم. وفي هذا الصدد، يتم استعمال مؤشر الدخل الفردي أو النفقات الفردية بتحويل دخل الأسرة أو استهلاكها إلى مؤشرات تقيس مستوى معيشة الفرد داخـــل الأســـرة. لكـــن هـــذا المؤشر تشوبه أيضا نواقص ترتبط أساسا بعدم الأخذ بعين الاعتـــبار تباين الحاجيات بين الكبار والصغار، بين الجنسين وميزاتهم الديمغرافية. فعلى ســـبيل المثال، حاجيات أسرة مكونة من أربعة أفراد كبار تختلف عن حاجيات أسرة (لها نفس مستوى المعيشة) مكونة من ثلاثة أطفال وفرد بالغ.

وبغـــية الأخـــذ بعيـــن الاعتـــبار التركيـــبة الأسرية أثناء مقارنة مستوى المعيشة، يلتجئ الإحصـــائي إ لي استعمال سلم معادلة البالغين للحصول على مؤشر مستوى المعيشة ليس حسب عدد الأفراد، ولكن بدلالة معاملات معادلة البالغين. فهذا المؤشر يربط بين استهلاك الأســـرة وعـــدد البالغين والأطفال والجنس. فباعتبار هذا القياس، يتم الأخذ بعين الاعتبار الوفـــر الاقتصـــادي الـــذي تحققه الأسرة المتعددة بتقاسم السلع والخدمات ذات الاستعمال المشترك.

فهذه المنهجية لقياس مستوى المعيشة تمكن مقارنة حاجيات وموارد الأسر التي تختلف في تركيبتها ولها نفس المستوى المعيشي، وذلك بحساب معاملات مرتبطة بكل أسرة.

بمعـــنى آخر، إذا اعتبرنا أن أفراد الأسرة من حيث الاستهلاك متساوين،وليس هناك الوفر الاقتصـــادي الـــناتج عن استهلاك وتقاسم السلع والخدمات المشتركة، فإن هذه المعاملات تمـــثل ليس إلا عدد أفراد الأسرة، وتقدر بالتالي كلفة طفل بالإنفاق الفردي المتوسط. كما أن مقارنـــة مستوى المعيشة بين الأسر تتم في هذه الحالة باعتماد مؤشر الدخل الفردي أو الإنفاق الفردي.

ونظـــرا لأن أفـــراد الأســـرة غـــير متساوين، وكل واحد له وزنه الخاص في الاستهلاك واعتـــبارا لأهمية الوفر الاقتصادي، فلا بد من تصحيح المؤشر الكلاسيكي لقياس مستوى المعيشة، وذلك بتقدير سلم معادلة البالغين.

إن تجربة المغرب في هذا الميدان تعرف تقدما جيدا وذلك من خلال تصور وبناء منهجية معمقـــة لـــتقدير سلم معادلة البالغين، آخذا بعين الاعتبار مميزات وخصوصيات المجتمع المغربـــي، الـــذي ســـيتم تقديره من خلال معطيات البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر.

٣. الهشاشة الاقتصادية: المقاربة البديلة لتدليل نواقص مقاربة الفقر المادي

لعل النواقص الأساسية لمرجعية الفقر المادي تكمن في ضعف وصعوبة وضعية الحياة في كثـــير من الواجهات ولا يمكن في أي حال من الأحوال اختزالها في قلة وضعف الموارد أو نفقـــات الاســـتهلاك. إضافة إلى هذا، فإن مقاربة الفقر المالي ترتكز على تقلب وتغيير المداخيل والموارد نظرا لمصادرها الهشة والغير القارة، وعلى ضعف وعشوائية الحماية الاجتماعية وكذا تبعية الأفراد غير النشيطين للسند الاقتصادي حيث الوقاية ضد الصدمات (مـــرض، وفـــاة أو عجـــز الســـند الاقتصـــادي، فقدان العمل، فيضانات أو جفاف) غير مضمونة.

ويمكن تلخيص هذه النواقص في ما يلي:

- اعتبار وضعية الفقر مرحلة انتقالية نظرا لتقلب وتغير مستويات الاستهلاك والمداخيل؛
- احـــتمال تغير مداخيل وموارد الأسر خاصة بالنسبة للتي توجد بالقرب من عتبة الفقر باعتبار أن مصادرها هشة وغير قارة؛

- ضعف وعشوائية الحماية الاجتماعية ضد الصدمات العائلية والاجتماعية والاقتصادية؛

إضـــافة لذلك، يلاحظ أن مقاربة الفقر المادي لا تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب ظروف المعيشـــة، باعتـــبار أن مجموعـــة مـــن الخدمات (التعليم، الصحة،...) يصعب تقييم تكلفة الاستفادة منها حيث تعمل الدولة على تقديمها مجانا.

ونظـــرا لـــتعدد الاحـــتمالات والأسباب التي تؤدي إلى تدهور ظروف المعيشة، لا يمكن للمؤشرات التي سبق وأن تطرقنا إليها (نفقات الاستهلاك، الدخل، أو مؤشرات العوز) أن تدلـــنا علـــى الفقـــر العابر أو الهشاشة اتجاه الفقر. وبالتالي فإن احتمال بقاء الإنسان في وضـــعية الفقـــر أو الاحـــتماء الشبه أكيد منها يستلزم القيام بدراسة معمقة وإيجاد مقاربة لـــتدارك نواقص مقاربة الفقر المادي. يتعلق الأمر هنا بمقاربة الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقـــر التي تعتمد على وضع خط يمكننا من تحديد الساكنة التي يقارب مستواها المعيشي عتـــبة الفقـــر والمعرضـــة للســـقوط فـــي وضعية الفقر وكذا دراسة وتحليل خصائصها السوســـيو-اقتصادية والديمغرافية. كما تمكن هذه المقاربة من التعرف عن الأسباب التي تساهم في الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقر بالعمل على تقييم التغييرات والتقلبات الحاصلة فـــي المداخيل ونفقات الاستهلاك بالنسبة للشريحة الاجتماعية المتواجدة بالقرب من عتبة الهشاشة الاقتصادية.

١,٣. الأسس الإحصائية لاختيار عتبة الهشاشة الاقتصادية:

اعـــتمادا علـــى الفقر النسبي وحجم النفقات والمداخيل حسب مستوى الدخل معبر عنه في مضـــاعف عتـــبة الفقـــر، تم تحليل وتقييم مستوى الدخل أو النفقات الذي يضمن الحماية الكافية من الهشاشة ضد الفقر المادي. ومن خلال هذه التحاليل نستنتج ما يلي:

- استقرار ودقة المعطيات المتعلقة بالنفقات؛

- تغير وضعف التصريح بالمعطيات الخاصة بالدخل.

اعتمادا على هاتين الملاحظتين، فإن اللجوء إلى النفقات الإجمالية للأسر للتعريف بالساكنة الهشـــة اقتصاديا والمعرضة لكل أشكال العوز، يطرح نفسه ليس فقط لدقة النفقات وتغير المداخيل، ولكن لاعتبارات نظرية ومناهج تجريبية. كيفما كان مستوى الدخل، فإنه يساهم بالطـــبع في تحسن الاستهلاك دون أن يعكس مستواه بالنسبة للسكان الذين يتعرضون إلى تغـــيراته. بالمقابل فإن مستوى نفقات الاستهلاك يبقى منتظما ومنسجما مع تلبية الحاجيات التي يوفرها استهلاك السلع والخدمات.

٢,٣. تحديد عتبة الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقر المادي:

لـــتحديد عتبة الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقر المادي، تم الاعتماد على اختيار الفرضيات (Tests d'hypothèses) بيـــن معدل النفقات الفردية بالنسبة للأسر التي تتواجد بالقرب من عتبة الفقر (٠،٩ و١ مضاعف عتبة الفقر) والأسر المتواجدة فوقه (بين ١ و١،٢٥ أو بين ١،٢٥ و١،٥ مضاعف عتبة الفقر).

معدل الإنفاق السنوي الفردي حسب وسط الإقامة ومجموعات الدخل متمثلة في مضاعف عتبة الفقر:

مجموعات الدخل	معدل النفقات حسب الفرد	
	حضري	قروي
مجموعة ١: ما بين ٠،٩ و١ مضاعف عتبة الفقر	٧٢٠٠،٩	٤٩٩٤،٩
مجموعة ٢: ما بين ١ و١،٢٥ مضاعف عتبة الفقر	٧٩٣٩،٠	٥١٦٢،٧
مجموعة ٣: ما بين ١،٢٥ و١،٥٠ مضاعف عتبة الفقر	٨٣٦٣	٥٩٦٥،٢

المصدر: مديرية الإحصاء، معطيات عينة البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر ١٩٩٨/٩٩.

يعـــتمد اختـــبار الفرضـــيات فـــي هذه الحالة على تقييم مدلول وأهمية الاختلاف والتباين الحاصل في معدل النفقات بين المجموعة الثانية والثالثة والمجموعة الأولى.

الفرضية التي يجب اختبارها لكل مجموعة هي كالتالي:

$$H_0 : \overline{x_1} = \overline{x_i} \quad ; \quad i = 1 \; ou \; 2$$
$$H_a : \overline{x_1} \neq \overline{x_i} \quad ; \quad i = 1 \; ou \; 2$$

ويمكن كتابة هذا الاختبار:

$$H_0 : \overline{x}_1 - \overline{x}_i = 0 \quad ; \; i = 2 ou 3$$
$$H_a : \overline{x}_1 - \overline{x}_i \neq 0 \; ; \; i = 2 ou 3$$

$$\text{et } \sigma_m = \sqrt{\frac{\sigma_1^2}{n1} + \frac{\sigma_i^2}{ni}} \quad \text{où} \quad t = \frac{\overline{x_i} - \overline{x_1}}{\sigma_m}$$

$$\sigma_1^2 / n1 \; et \; \sigma_i^2 / ni$$

تباين المتغيرات حسب المجموعات ١ و i ; i= 2 ou 3

احتساب t_c حسب اختبار الفرضية:

وسط الإقامة	اختبار معدل النفقات بين المجموعتين الأولى والثانية	اختبار معدل النفقات بين المجموعتين الأولى والثالثة
حضري	٠،٥٥٧	١٣،٦٨
قروي	٠،٣٩٨	٢،٤٩

واستنادا لتحليل نتائج اختبار الفرضيات، فإنه انطلاقا من ١،٥ مضاعف عتبة الفقر يمكن اعتـــبار أن تغـــير مستوى المداخيل لا يؤثر على انخفاض النفقات الفردية بالنسبة للأسر

المـــتواجدة تحـــت عتبة الفقر. وبالتالي فإن جل الأسر التي لا يفوق دخلها ١،٥ من عتبة الفقر تعتبر في وضعية الهشاشة اتجاه الفقر.

عتبة ونسبة الهشاشة الاقتصادية اتجاه الفقر حسب وسط الإقامة:

وسط الإقامة	عتبة الهشاشة اتجاه الفقر بالدرهم لسنة ١٩٩٨/٩٩	نسبة الهشاشة اتجاه الفقر (%)	عدد السكان في وضعية هشة بالألف	نسبة السكان بين عتبتي الفقر والهشاشة (%)
حضري	٥٨٨٣	٣٣،٤	٥٠٤٥	٢١،٤
قروي	٤٥٥٥	٥٥،٤	٧١٢٢	٢٨،٢
وطني	–	٤٣،٥	١٢١٦٧	٢٤،٥